السعدون مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

سمو الشيخ أحمد النواف متقدما الحضور الحكومي في الجلسة

مجلس الأمة يعقد جلسة خاصة اليوم لمناقشة قانوني

نواب يطالبون الحكومة ببرنامج إصلاحي متكامل: سنتعاون

عيسى الكندري: تواصلت مع النائب العام قبل توزيري وأبلغني بأنني بريء .. ونتعرض لحملات التشويه خلال الانتخابات

كتب : أحمد الهديان

افتتح رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون جلسة المجلس التكميلية أمس لمناقشة بنود جدول الأعمال.

واستهل المجلس أعمال جلسته ببند النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الـ17 للمجلس في 20 يونيو الماضي.

وأكد النواب المتحدثون في هذا البند أهمية تعاون السلطتين لإنجاز قوانين الإصلاحات السياسية، لتحقيق الاستقرار الذي يعد مطلبا رئيسا لتحقيق تطلعات الشعب ومعالجة الملفات التي ينتظر المواطنون حسمها.

وانتقد النواب غياب برنامج حكومي تنموي واقعي يعالج خلل الملفات الرئيسة كالتعليم والصحة والإسكان، معتبرين أن استمرار تردي الخدمات العامة رغم توافر الملاءة المالية دليل فشل الحكومات المتتالية في التعاطي مع تلك الملفات.

من جهته أكد النائب حمدان العازمي أن المرحلة الحساسة التي نمر بها لا تحتاج إلى تشريعات، بقدر حاجتها إلى ترتيب الأوضاع وتهيئة بيئة سليمة وبرلمان سليم لمعالجة جميع الأخطاء السابقة.

وشدد العازمي على أولوية الإصلاح السياسي، لمعالجة تلك الأخطاء بما يضمن عدم تكرارها، معتبرا أن " جميع الأزمات السابقة تحصل بسبب تدخل الحكومة في الاستجوابات وتعطيل الجلسات وعدم إقرار القوانين".

وقال إن جميع النواب تحدثوا لناخبيهم عن أهمية الإصلاحات السياسية، وإنه قد حان الوقت ليضع من اختارهم الشعب بصمة في هذا المجال، مضيفا إنه " لا يجوز أن يكون مصير المجلس وممثلي الأمة رهنا بموقف الحكومة بما تملكه من أدوات تحد من قيام النائب بدوره التشريعي والرقابي".

وأوضح أن من أولى أولويات الإصلاح السياسي تعديل قانون المحكمة الدستورية، بتنظيم النظر في الطعون والمراسيم الخاصة بالانتخابات، وإصلاح بيت الشعب من خلال تعديل اللائحة الداخلية بانعقاد الجلسات من دون حضور الحكومة.

وحمل العازمي الحكومات المتوالية تردي الأوضاع في البلد في قطاعات عدة حتى أصبح الحديث عن تردي التعليم والصحة والإسكان قضايا متكررة في كل فصل تشريعي رغم ما تملكه البلد من إمكانات مادية عالية، مشددا على أهمية توفير الاستقرار السياسي المناسب لتحقيق إصلاحات يشعر المواطن بجدواها.

بدوره انتقد النائب شعيب المويزري غياب الرؤية قائلا " في كل مرة نقول الكلام نفسه في الخطاب الأميري ولا توجد رؤية"، معتبرا أن جميع مشاكل وزارات الدولة مفتعلة وحلولها لا تحتاج إلى قوانين وإنما إلى قرارات حاسمة من الوزير المختص.

شعيب المويزري متحدثا أثناء الجلسة

مداخلة النائب حمدان العازمي

مبارك الحجرف : مسؤولية رئيس الحكومة لم يسبق لها مثيل خصوصا بعد حقبة مليئة بالفساد واستباحة المال العام

حمدان العازمي : المرحلة الحساسة التي نمر بها لا تحتاج إلى تشريعات بقدر حاجتها إلى معالجة الأخطاء السابقة

المويزري : في كل مرة نقول الكلام نفسه ولا توجد رؤية.. ومشاكل الوزارات مفتعلة وحلولها تحتاج قرارات حاسمة

المدلج : أغلب الوزراء أكفاء لكن المشكلة غياب مشروع حكومي واقعي وحقيقي..والهدر الواضح في الميزانية

الطمار : أهمية إقرار قوانين الإصلاح السياسي بأسرع وقت ممكن وعلى رأسها "المفوضية العليا للانتخابات

مهلهل المضف : السنتان الأخيرتان شهدتا 3 مجالس أمة و8 حكومات ..وإحدى التشكيلات استمرت ساعتين فقط

وأشار إلى أن وزارة الصحة تعاني تخبطا إداريا وغياب الدراسات حول الأمراض المتفشية مثل السرطان فضلا عن زيادة هيمنة القطاع الخاص على الخدمات الصحية.

وقال المويزري إن هناك مشكلة كبيرة في قطاع التعليم تتعلق بتوفير مقاعد دراسية في الجامعات، وهناك شكاوى كثيرة من الطلبة، مبديا تخوفه من وجود نوايا حكومية للتخلي عن الالتزام الدستوري بخصوص كفالة التعليم إلى تمكين مجموعة من التجار.

وبين أنه فيما يخص الإسكان فهناك أكثر من 15 ألف مواطن لا يجدون خدمات في غرب عبدالله المبارك، وفي التجارة لا يوجد ضابط لغلاء الأسعار والتلاعب بها، والمتقاعدون يعانون لتوفير سبل الحياة الكريمة

لهم وأسرهم.

وانتقد المويزري الحديث المتكرر عن وجود عجز مالي كلما كانت هناك اقتراحات من ممثلي الأمة لتحسين مستوى معيشة المواطنين، مؤكدا "لن نسكت عن أي وزير يتجاوز عن حق الشعب".

واستغرب المويزري وجود عشرات الخريجين من التخصصات النفطية لا يجدون وظيفة في دولة تعتمد على النفط بينما عدد العاملين الوافدين يصل إلى 7 آلاف وافد.

وتساءل "هل يعقل أن تتحول دولة قانون ومؤسسات إلى دولة مناشدات، ولا تمر معاملات المواطنين إلا بوجود الواسطة، وهل يعقل عدم وجود آلية واضحة لمحاسبة الفاسدين، أو التعامل مع الأزمات العالمية المقبلة".

من ناحيته أكد النائب حمد المدلج أن تحقيق ما يصبو إليه المواطن يحتاج إلى العمل الصادق وخلق حالة توافق، وترسيخ مبدأ العدالة، واحترام الإرادة الشعبية.

وقال المدلج "رئيس الوزراء والوزراء يعلمون حجم الاحترام المتبادل وأغلب الوزراء أكفاء لكن المشكلة غياب مشروع حكومي واقعي وحقيقي".

وانتقد المدلج اعتماد الحكومة على سياسة ردة الفعل وغياب الرؤية التنموية، والهدر الحكومي الواضح في الميزانية، معددا القضايا التي تحتاج إلى حسم ومنها خلق فرص عمل جديدة، ومعالجة احتكار أراضي أملاك الدولة والرسوم البسيطة، إصلاح نظام المناقصات، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وغيرها من القضايا.

ودعا الحكومة إلى تبني مشروع دولة يتضمن خلق فرص جديدة لأصحاب الأعمال الاستثمارية وخلق المزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين في القطاع الخاص.

وأكد النائب خالد الطمار أهمية إقرار قوانين الإصلاح السياسي بأسرع وقت ممكن، معتبرا أن البدء بإقرار المفوضية للانتخابات وتعديل المحكمة الدستورية التزام أخلاقي ومسؤولية سياسية على نواب الأمة لحفظ إرادتها واختياراتها.

وقال الطمار إن البلد عانت في الأشهر الماضية من عدم الاستقرار السياسي وتعطل مصالحه بسبب إبطال مجلس 2022، مطالبا الحكومة بحُسن النوايا والتعاون الجاد مع المجلس لإقرار تلك القوانين.

وبين أن استمرار مشاكل الإسكان والتعليم والصحة خلقت أزمة ثقة لدى المواطن في القدرة على حل تلك المشاكل، مضيفا إن " الحكومة هي من تملك جميع المقومات، المال والقرار والتنفيذ والمرحلة الحالية وعليها تحمل مسؤولياتها أمام الشعب".

وتطرق الطمار إلى مشاكل عدد من المناطق ومنها منطقة السالمية التي تعاني من الازدحام وسكن العزاب مؤكدا أنها تحتاج إلى تثمين 3 قطع منها وتحويلها إلى استثماري.

وقال إن أهالي منطقة سلوى يعانون من انتشار مدارس خاصة غير مستوفية الشروط وانتشار سكن العزاب وكثرة ترخيص الحضانات بالمنطقة، وفتح الترخيص لبناء الدور الرابع.

من جهته اعتبر النائب مهلهل المضف أن غياب الاستقرار السياسي أزمة رئيسة تواجه أي توجهات أو خطط إصلاحية مشيرا إلى أن السنتين الأخيرتين شهدتا 3 مجالس أمة و8 حكومات حتى إحدى التشكيلات الحكومية استمرت ساعتين بما يعكس حالة عدم الاستقرار في البلد.

وبين أن الشعب التزم بدوره بما ورد في خطاب العهد الجديد وأحسن الاختيار على أكمل وجه، غير أن ذلك لم يتلاق مع حسن الإدارة من الحكومة.

واعتبر المضف أن التشكيل الحكومي الأخير كارثي بامتياز ويخالف خطاب تعديل المسار بما يحمله من شبهات حول بعض الوزراء.. وزير الدفاع مدان بالسجن ووزير شؤون مجلس الوزراء متهم بشراء أصوات.. ما الرسالة التي توجهونها للشعب؟

ورد الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عيسى الكندري معقبا على كلام النائب المضف: تواصلت مع النائب العام قبل توزيري وأبلغني بأنني بريء.

أثناء الحملات الانتخابية نتعرض لتشويه سمعة والحمدلله أنصفني الشعب الكويتي ولم يصدق الافتراء.

من جانب آخر أكد الكندري أن مشروع البديل الاستراتيجي سيرد في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السابع عشر "2023-2027" والذي سيصل إلى مجلس الأمة خلال اليومين المقبلين.

وقال الكندري في مداخلة بمجلس الأمة وردا على استفسارات بعض النواب بهذا الخصوص إن "البديل الاستراتيجي" "كان موجودا في برنامج عمل الحكومة السابق والذي قدم في شهر نوفمبر الماضي إذ حدد له جدول زمني من سنة الى سنتين لإنجازه".

وحول استفسار أحد النواب عن الوزير المسؤول عن تطوير المنطقة الاقتصادية الشمالية ومدينة الحرير أفاد بأن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الدكتور سعد البراك هو الوزير المسؤول عن ذلك.

بدوره، أشاد النائب د. حسن جوهر بتعاطي الشعب الإيجابي مع شعار العهد الجديد وتجاوزه المرحلة بأفضل وأحسن الاختيارات السياسية التي شهدها المجلس منذ عام 1963 وتجديد الثقة فيمن تصدى للمطالبة بالإصلاحات السياسية والمحاسبات وتبني رؤية تنموية ينتظرها الشعب منذ زمن.

وأكد جوهر أن ترجمة مطالب العهد الجديد تحتاج إلى جهد وعمل ومتابعة ومراقبة وتنفيذ، معربا عن تفاؤله وأمله الكبير بتركيبة المجلس الحالية المحصنة بإرادة ودعم شعبي كبير ، ووجود خارطة طريق وروح تعاون بين السلطتين.

وشدد على أن " الإصلاحات الحقيقية الجذرية تتوافر بيئتها الملائمة في هذا المجلس من وعي وطني وأغلبية برلمانية ساحقة على قلب واحد ومصير واحد"، مؤكدا أنه "إذا لم نتمكن من تحقيقها في هذا المجلس وإذا لم نصلح بيت الأمة من خلال تشريعات إصلاح النظام الانتخابي والمفوضية العليا فضلا عما يتعلق بالمحكمة الدستورية فلا يوجد لدينا خير".

بدوره، اعتبر د. عادل الدمخي أن تحالفات أصحاب المصالح سبب رئيس لدمار البلد وتأخر الإنتاج ونهب موارد الدولة، والوقوف ضد مصالح الشعب، مؤكدا أن "الدولة لن تتقدم حال استمرار هذه التحالفات ولن تكون الأولوية للشعب".

وبين الدمخي أن الخطاب الأميري أشار إلى إعادة تصحيح مسار المشهد السياسي والشعب لبى الدعوة وقام بما عليه من اختيار سليم، والدور على الحكومة لإصلاح مسارها من خلال حسن اختيار أعضائها ووضع معايير حقيقية لتعيين القياديين.

وطالب رئيس الوزراء باستبعاد الوزراء الذين لا يملكون رؤية وتحقيق إصلاحات جذرية وفق مبادئ سياسية ثابتة والسعي إلى توفير المزيد من الحريات.

وقال إن الخطاب الأميري تحدث عن مبادئ التعاون بين الحكومة والمجلس، بفتح ملفات الفساد وإرجاع أموال الدولة، وتطبيق القانون، وإصلاح التعليم وإصلاح الصحة ومعالجة التركيبة السكانية، مؤكدا " أتينا للإصلاح وسنترك فرصة ومهلة للحكومة للقيام بدورها".

من ناحيته أوضح د. عبدالهادي العجمي أن الخطاب تضمن دعوة صريحة للتعاون والشراكة بين السلطتين، كما جعل الخطاب الأميري غايته في الثناء على الشعب واختباراته.

وقال العجمي إن تحقيق النهضة المرجوة يقع جزء كبير منه على عاتق الحكومة ودورنا في مراقبة وتوجيه هذا الأداء الحكومي والرقابة على خطتها التي هي محور تقييم أدائها وخطابها، مؤكدا أهمية أن يأتي البرنامج الحكومي بطريقة تليق باختيارات الشعب، وبما يبدد الشكوك الموجودة لدى الشعب تجاهها.

وانتقد النائب هاني شمس تكرار إبطال إرادة الأمة وإلغائها لأسباب إدارية، مؤكدا أن احترام تلك الإرادة يتطلب تعديل قانون لا ينسجم مع الدستور، فلا يجوز لسلطة أن تلغي سلطة بسبب سلطة أخرى.

وقال شمس "اليوم نعيش عهدا جديدا، وعلينا كمجلس وحكومة أن نتعاون ونتكامل مع بعض ولا نريد تعدي سلطة على سلطة أخرى، متمسكون بالمادة (50) من الدستور، ويجب أن يتسع صدر الحكومة للمحاسبة والمراقبة، ونحترم دورهم التنفيذي أيضا".

بدوره، تساءل النائب عبدالوهاب العيسى عن جدوى المشاريع التنموية التي يتم الانتهاء منها ثم تعطل بحجة عدم القدرة على توصيل الكهرباء، وقال "تحدثت مع وزير الكهرباء وقال لدينا الخطط ولكن وزارة المالية يجب أن توفر الميزانية الكافية لتوفير مشاريع الطاقة".

وأشار إلى أن دول الخليج طورت آلية تحويل الطاقة وانتقلوا إلى الشراكة مع القطاع الخاص وأن تتحول الدولة من منتج للطاقة إلى شار للطاقة، وفي الكويت انخفض الإنفاق الرأسمالي على الميزانية ولا توجد مشاريع تنموية مقبلة.

واقترح العيسى تفعيل دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار المباشر لتعزيز مشاريع الطاقة واستقطاب رأسمال أجنبي وتوفير الأراضي على حساب التطور العالمي وبعدها وزارة الكهرباء وتشتري الطاقة منهم، بالاستفادة من التجارب الخليجية.

وقال العيسى إن العجز المتوقع للطاقة في الكويت خلال السنوات المقبلة مخيف جدا، والقطع المبرمج سيعود للكويت، والاعتماد على دول الخليج في الربط لا يمكن تغطية كل احتياجاتنا من الطاقة.

وقال النائب عبدالله الأنبعي إن تفعيل ما ورد من توصيات في الخطاب الأميري بشأن الحفاظ على الثروة الوطنية يأتي بتمكين القطاع الخاص من خلال وضع معايير تطور البلد وترفع الجودة وتخفض الأسعار، مضيفا إن مشروع مستشفيات الضمان نموذج لمشروع شراكة حقيقية.

وأضاف "عندما نتكلم عن محطات الطاقة، فقد سألنا وزارة الكهرباء عن قدراتهم في استيعاب المدن الجديدة ، جاء الرد بانه فور إدخال المطلاع إلى منظومة الطاقة سيؤدي إلى اللجوء لسياسة القطع المبرمج وهذا خطر لن نقبل به".

من جهته قال النائب مبارك الحجرف إنه برغم أن الحكومة الحالية هي الرابعة التي يشكلها سمو رئيس الوزراء، إلا أن الناس لديها تفاؤل بمخرجات المجلس والحكومة، ولا نريد أن يصطدم التفاؤل على صخرة الأحلام التي لا تحقق، ولذلك مسؤولية رئيس الحكومة مسؤولية لم يسبق لها مثيل خصوصا بعد حقيقة مليئة بالمشاكل والفساد واستباحة المال العام.

وأضاف "يجب أن يكون لدينا خطان متوازيان إن كنا ننشد الإصلاح السياسي وهو الإصلاح في الجانب المعيشي للمواطن وإعادة النظر فيما يخص المتقاعدين والمواطنين ورواتبهم وهذه أولوية

جنان بوشهري تستعرض بعض الوثائق

مهلهل المضف في مداخلته